

**التباین بین الدخل المعلم و الدخل المعتمد: الأسباب، وطرق معالجتها من وجهة نظر
مقدّري الضرائب
دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الأردنية.**

محلية كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد رقم (٢٧) ايلول ٢٠١١

إعداد

د. قاسم إبراهيم الحسيني

د. عبد الله الدعايس

د. ظاهر القشي

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الأسباب وراء المخالفات المرتكبة من إدارات الشركات المساهمة الأردنية والتي تؤدي إلى خلق تباين بين الدخل المعلن من قبلها والدخل المقدر من قبل الجهات الضريبية، ومن ثم محاولة اقتراح بعض الحلول الناجعة للحد من تلك المخالفات، وذلك من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل.

وبهدف الوصول إلى النتائج فقد قامت الدراسة باستقصاء أراء مجتمع الدراسة الذي شمل جميع مقدري دخل الشركات المساهمة في الأردن، والبالغ عددهم ٣٦ مقدر.

وقد استطاعت الدراسة تحديد أهم تلك المخالفات المرتكبة وتحديد أسباب ارتكابها، ووجدت أن سبل معالجتها والحد منها تكمن في تفعيل حملات التوعية الضريبية من جهة، والاستمرار باللاحقة القانونية للمخالفين.

Abstract

This study aimed to examine the reasons behind the irregularities committed by the Jordanian listed company's administration that creates the disparity between the income declared by them, and the estimated income by the tax authorities, and then try to propose some effective solutions to reduce such irregularities.

In order to reach results, the study explored the views of 36 tax authority estimators. The study has been able to identify the most important of those irregularities and determine the causes of the commission, and found that the means of treatment and reduction lies in activating the tax awareness campaigns, and continue prosecutions of offenders.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

مقدمة الدراسة

تكمن أهمية الضرائب في الأردن بشكل عام باعتبارها إحدى عناصر الإيرادات المهمة للدولة، والتي عادةً ما تشكل ما يقارب ٦٠% من إجمالي الإيرادات المحلية. وتشكل الضرائب على الشركات نسبة مهمة من مكونات الضريبة على الدخل والأرباح حيث أنها تمثل نسبة ٦٨% من إجمالي الضرائب، ويظهر الجدول التالي أهمية العائد الضريبي: (الموزنة العامة للدولة، البنك المركزي الأردني، ٢٠٠١، ص ٤٤)

المبالغ (مليون دينار)

السنة	التصنيف	٢٠٠٢ م	٢٠٠١ م	٢٠٠٠ م	١٩٩٩ م	١٩٩٨ م	١٩٩٧ م	١٩٩٦ م
الإيرادات المحلية		١٦٧٩,٦	١٦٣٨	١٥٦٠,٧	١٥٨٥,٣	١٤٩٦,٥	١٣٦٩,٩	١٤٣٠,١
إيرادات ضريبية		١٠٠٠,٣	٩٩٦,٤	٩٦١,٩٠	٨٨٤,٢٠	٨٥٨,٦٠	٧٩٨,٥	٨٤١,١
إيرادات غير ضريبية		٦٧٩,٣	٦٤١,٦	٥٩٨,٨	٧٠١,١	٦٣٧,٩	٥٧١,٤	٥٨٩
نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات المحلية		%٥٩,٦	%٦٠,٨	%٦١,٦	%٥٥,٨	%٥٧,٤	%٥٨,٣	%٥٨,٨
الوسط الحسابي		%٦٨						

وتشكل الضرائب المتأتية من الشركات المساهمة موضوع الدراسة ما يفوق ٦٦% من جميع الضرائب المتحصلة من جميع الفئات وفقاً للجدول التالي: (الموزنة العامة للدولة، البنك المركزي الأردني، ٢٠٠١، ص ٤٦)

البيان	السنة	٢٠٠٢ م	٢٠٠١ م	٢٠٠٠ م	١٩٩٩ م	١٩٩٨ م	١٩٩٧ م	١٩٩٦ م
الضرائب على الدخل والأرباح		١٩٦,٢	١٩٥,٤	١٦١,٠	١٥٢,٨	١٣٩,٦	١٤٩,٧	١٧٣,٢
الشركة المساهمة		١٢٠,٩	١٣١,٣	٩٧,٣	٩٤,٢	٨٤,١	٩٦,٥	١٢٢,٦
الأفراد		٣٩,٨	٣٨,٤	٣٧,٩	٣٥,٧	٣٥,٤	٣٣,٤	٣٨,٥
الموظفون والمستخدمون		١٩,٤	١٧,٩	١٦,٧	١٤,٨	١٢,١	١١	١٣,١
الضرائب على الأرباح المتنوعة		١٦,١	٧,٨	٩,١	٨,١	٨	٨,٨	٠
نسبة الضرائب على الدخل والأرباح للشركات المساهمة إلى مجموعة الضرائب على الدخل والأرباح		%٦١,٦	%٦٧,٢	%٦٠,٤	%٦١,٦	%٦٠,٢	%٦٤,٤	%٧٠,٨
الوسط الحسابي		%٦٨						

رغم أن جل الدخل المتأتي من الضريبة يأتي من الشركات المساهمة إلا أن هناك دوماً تبايناً بين الدخل المعلن عنه من قبل الشركات والدخل الخاضع للضريبة. إن جملة الأسباب التي تقود إلى ذلك الاختلاف، يمكن وضعها في محورين رئيسين. الأول يتعلق باختلافات فلسفية بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي، وهذا ليس مجال هذه الدراسة. والمحور الثاني يتضمن المخالفات (المقصودة وغير المقصودة) التي يلجأ إليها المكلّفون للتهرّب الجزئي أو لتقليل وعاء الضريبة ومن ثم تقليل مبلغ الضريبة، وهذا المحور هو المشكلة التي عمل الباحثون من خلال هذه الدراسة المتواضعة على مناقشتها.

هدف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بحث موضوع التباين بين الدخل المعلن من قبل الشركات وبين الدخل المعتمد من قبل المديرية العامة للضرائب، وذلك من خلال محاولة:

١. التعرف على الأسباب (أو المخالفات) التي تؤدي لذلك التباين، وبيان درجة أهميتها.
٢. التعرف على الدوافع وراء ارتكاب تلك المخالفات من قبل المكلفين بالضريبة.
٣. محاولة اقتراح بعض الحلول الناجعة لعلاج واحد من تلك المخالفات مستقبلاً.

مشكلة الدراسة

تتبع مشكلة الدراسة من المشكلة التقليدية العامة التي يمكن إيجازها بالاختلاف الذي - غالباً ما - يحصل بين الدخل المعلن من قبل المكلفين (وهو الدخل المحاسبي) وبين الدخل الذي يكون وعاءً للضريبة (وهو الدخل الضريبي). وانطلاقاً من أهداف الدراسة فقد تم صياغة مشكلة الدراسة بالأمثلة التالية:

١. هل يوجد هناك مخالفات من قبل الشركات المكلفة ضريبياً تؤدي إلى حدوث تباين بين الدخل المعلن من قبلهم وبين الدخل المقدر من قبل مديرية ضريبة الدخل؟
٢. هل هناك تكرار بارتكاب تلك المخالفات التي تؤدي إلى حدوث تباين بين الدخل المعلن وبين الدخل المقدر من قبل مديرية ضريبة الدخل؟
٣. هل يوجد هناك دوافع وراء ارتكاب تلك المخالفات من قبل الشركات المكلفة ضريبياً؟
٤. هل يوجد هناك طرق ناجعة لمعالجة واحد من تلك المخالفات مستقبلاً؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية البحث من أهمية ضريبة الدخل كمورد لا يستهان به للدولة، وبالتالي فإن التعرف على المخالفات التي تفسّر التباين بين الضريبة المعلنة والضريبة المعدلة للشركات ومدى تكرار تلك المخالفات يساعد مخمني الضرائب في عملهم، وذلك من خلال التركيز على المخالفات المكررة أثناء مراجعة حسابات ودفاتر المكلفين وإقراراتهم. كما أن معرفة أسباب ودوافع هذه المخالفات يشكل الخطوة الأولى في طريق علاجها بشكل جذري.

فإن استطاعت هذه الدراسة المتواضعة تحسّن آراء المقدرين وهم المعنيون بشكل مباشر بهذا الأمر حول سُبل منع (أو تقليل) المخالفات التي تم تشخيصها سوف تضع بشكل مباشر أمام الإدارة الضريبية اقتراحات عملية تمكّناًها من اتخاذ الإجراءات الملائمة لمعالجة أسباب التباين.

ومن البديهي أن التوصل إلى إيقاف هذه المخالفات (أو تقليلها) عن طريق معالجة أسبابها سيؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية التي نحن في أمس الحاجة إليها في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلد.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

بعد أن أطع الباحثون على عدد من الدراسات المهمة، وجدوا ما يلي:

١. دراسة (حداد، ١٩٩٩) بعنوان "المعالجات المحاسبية التي تفسّر التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة لقطاع البنوك في الأردن". فقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن المعالجات المحاسبية المفسّرة للتباين، والتعرف على أهم

الأسباب التي تدفع المكلفين للقيام بمثل هذه المعالجات، وكذلك الوسائل المتاحة لتجنب هذه المعالجات، وتوصيات الدراسة إلى أنّ من أهم المعالجات التي تفسّر ذلك التباين هي:

- عدم ردّ نفقات مقابل الدخول المغفاة.
- تنزيل مخصصات غير مقبولة ضريبياً.
- تنزيل ديون لم تكتمل شروط إHLاكها حسب القانون.
- تنزيل إعلانات نعي وتهنئة خاصة.
- تنزيل فوائد لم تكتمل شروط تعليقها حسب التعليمات.
- تنزيل مخصص التسهيلات الائتمانية.

يود أن يشير الباحثون إلى أن هذه الدراسة اعتبرت تنزيل المخصصات بشكل عام عاملًا من عوامل التباين، في حين أن مخصص البحث العلمي والتدريب من النفقات المقبولة ضريبياً للشركات المساهمة العامة، وبحدود المنفق منها فعلاً. وكذلك اعتبرت الدراسة تضخيم الاستهلاك من عوامل التباين، في حين أن التعديلات الحديثة التي تمت على تعليمات الاستهلاك سمحت للمكلف بتسريع الاستهلاك - باستثناء الأبنية - وذلك بما لا يزيد على الضعف.

بالإضافة لما تقدّم ومع أهمية ما توصلت إليه الدراسة، إلا أن هناك تعديلات هامة ومؤثرة طرأت على قانون ضريبة الدخل والتي طُبّقت بعد تاريخ الدراسة (تعديلات سنة ٢٠٠٢ وتعديلات سنة ٢٠٠٥)، مما يجعل هذه الدراسة - بالضرورة - محددة بالقوانين النافذة لغاية تاريخ إعدادها. ومن الأمور الهامة أيضًا أن الدراسة موضوع النقاش جاءت مقتصرة على البنوك فقط، مما يصعب تعليم نتائجها على كافة الشركات المساهمة - عدا البنوك - وذلك لاختلافات تتعلق بطبيعة العمل.

٢. دراسة (رمضان وأخرون، ١٩٩١) بعنوان "المشاكل التي تواجه مقدري ضريبة الدخل في الأردن" والتي هدفت إلى دراسة المشاكل التي تواجه مقدري الضريبة في عملية تحديد دخول المكلفين، وقد توصلت إلى أن أهم تلك المشاكل هي:

- تدني المستوى التعليمي لبعض المكلفين عند عملية التقدير.
- مساعدة بعض مكاتب التدقيق على التهرب الضريبي.
- عدم تقيد المكلفين بمواعيد المقابلات مع المقدرين.

وقد اقترحت الدراسة بعض الوسائل لخنق تلك المشاكل منها: عقد دورات تدريبية للمقدرين، ورفع كفاءة نظام المعلومات في دائرة ضريبة الدخل، وتشديد العقوبات على المتهربين من دفع الضرائب، ونشر الوعي الضريبي. يرى الباحثون أن المشاكل والوسائل المقترحة لخنقها تتصرف بالعمومية، ولم تدخل الدراسة بتفاصيل دقيقة حول تلك المشاكل، لذا جاءت الاقتراحات نافعة ولكن تتسم بطابع العمومية مثل "نشر الوعي الضريبي".

وكذلك فإن تاريخ الدراسة (١٩٩١) يضعف من قوة الاعتماد على التحليلات والاستنتاجات التي جاءت بها، وذلك للتطور الكبير الذي حصل في بنية نظام المعلومات الضريبي وكذلك للتعديلات المهمة التي طرأت على القانون بعد تاريخ الدراسة.

٣. دراسة (الحمدود، وقاديش، ١٩٩٣) بعنوان "التبالين في ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة للشركات الصناعية الأردنية"، والتي هدفت إلى دراسة التباين بين الدخل المعلن والمعدلة للشركات الصناعية، وقد توصلت إلى أن أهم المخالفات التي تؤدي إلى ذلك هي:

- تزيل مصاريف متعلقة بدخول معفاة.
- تخصيص رواتب مرتفعة للمديرين.
- تقليل بضاعة آخر المدة.
- إهلاك ديون لم يصدر بها قرار من المحكمة.
- الخلط بين النفقات الجارية والرأسمالية.

وقد أوصت هذه الدراسة إلى أن الملاحة القانونية الضريبية الشديدة ورفع نظام المعلومات لدى دائرة ضريبة الدخل يمكن أن يحد من تلك المخالفات.

يرى الباحثون ورغم أهمية نتائج هذه الدراسة ، الا ان صدور تعديلات مهمة على القانون الضريبي يعطيها أهمية محدودة حالياً، إضافةً إلى أن توصياتها غالباً ما تتصرف بالعمومية.

٤. دراسة (عكشة، ١٩٩٣) التي قام بها على المنشآت التجارية الأردنية ودراسة أسباب التباين، حيث صنفت الدراسة المخالفات حسب مستوى ظهورها في الحسابات الختامية للشركة، فقد صنفت المخالفات إلى مخالفات تتعلق في حساب المتاجرة وأخرى تتعلق في حساب الأرباح والخسائر ومخالفات تتعلق بعوامل أخرى، ورتب المخالفات حسب درجة تكرارها ودرجة أهميتها تنازلياً إلى:

- مخالفات حساب المتاجرة.
- مخالفات العوامل الأخرى.
- مخالفات حساب الأرباح والخسائر.

وأشارت الدراسة إلى الأسباب الرئيسية لارتكاب تلك المخالفات وهي: الرغبة في التهرب، و عدم وجود مواد قانونية متعلقة بالمخالفات، وعدم إلمام المكلفين بالقانون.

وافتقرت الدراسة عدة معالجات أهمها : الملاحة القانونية الشديدة، ورفع كفاءة نظام المعلومات في الدائرة، وعمل حملات لزيادة الوعي الضريبي.

ويرى الباحثون مع أهمية ما توصلت إليه الدراسة، فإن تقسيم المخالفات حسب مستوى ظهورها في حسابات النتيجة (متاجرة وأرباح و خسائر)، يكون فيه شيء من العمومية، إضافةً إلى أن (مخالفات العوامل الأخرى) التي جاءت أهميتها في الدرجة الثانية لم يتم تحليل تفاصيلها. وكذلك فإن الحسابات الختامية لم تعد جارية على التقسيم السابق، فقد تم إلغاء استخدام ذلك التقسيم وتم استبدالها بقائمة الدخل.

ويعتقد الباحثون أن مساهمة هذا البحث تكمن باختلافه النسبي عن الدراسات السابقة المتعلقة بذات الموضوع، حيث أن كافة الدراسات التي تم استعراضها أخذت نوعاً واحداً من الشركات (بنوك، صناعية أو تجارية) مما يصعب تعميم نتائجهم، وبشكل عام فإن تقديم تلك الأبحاث (مع أهمية افتراضاتها وما توصلت إليه)، يقود إلى ضرورة تحديث هكذا أبحاث وذلك لصدور تعديلات مهمة على القانون الضريبي.

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

بعد أن اطلع الباحثون على عدد من الدراسات المهمة، وجدوا ما يلي:

١. دراسة "Proof In Income Tax Assessment & Litigation" بعنوان (Ryynanen & Joakim, 2001)

"Proof In Income Tax Assessment & Litigation" والتي هدفت إلى دراسة القواعد التي تحكم الإثبات في تقدير وتقاضي ضريبة الدخل في فنلندا وذلك في ضوء الحالات التي نشرتها المحكمة الإدارية العليا خلال السنوات ١٩٤٤-٢٠٠٠ حيث أشارت إلى أن التشريع وضع متطلبات نوعية جوهرية على إجراءات الضريبة للتأكد على أهمية النتائج الصحيحة، بالإضافة إلى أن تعاون المكلف مع السلطات الضريبية لا يمنحه الحق من فرض ضريبة مبالغ بها (الإفراط والمغالاة في فرض الضريبة) وقد انتهى في دراسته إلى أن القواعد في توزيع الإثبات المبينة على حقائق ما زالت غير واضحة بعد عملية بحث مناسب.

٢. دراسة "Active & Passive Deterrence Of Income Tax" بعنوان (Foresty & Adam, 2001)

"Active & Passive Deterrence Of Income Tax" والتي هدفت إلى بيان دور الإدارة الضريبية على سلوك المكلف بدفع الضريبة، وقد أظهرت الدراسة وصفة للطرق التي يمكن أن تطبقها السلطات الضريبية في محاولة للحد من التهرب الضريبي، أما فيما يتعلق بالدافع المعلومة فتشير إلى الطرق التي تخلق الخوف ولا تشجع على عدم الالتزام، فإن الاحتمالية المرتفعة لإجراء التدقيق ربما تخفف من التهرب، وعلى العكس فإن الدافع غير المعلومة فتشير إلى الطرق التي تساعده وتتشجع على الالتزام. وعلى افتراض أن تبسيط النظام الضريبي يزيد من إدراك المكلف بالعدل والذي بدوره يخفف من التهرب الضريبي. وقد أوصى الباحثان بإجراء اختبارات تجريبية لتحليل مدى فعالية طرق الدافع المعلومة وغير المعلومة في زيادة الالتزام الضريبي.

٣. دراسة "State Income tax Planning & Differential Reporting" بعنوان (Mantzke & Lewiston, 2001)

"State Income tax Planning & Differential Reporting" والتي هدفت إلى دراسة موضوع التخطيط الضريبي وذلك بالاستفادة من اختلاف طرق الإقرار الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية - وقد اعتمدت الدراسة على بيانات تم جمعها على مستوى الولاية حول تحصيلات ضريبة الدخل للشركات المساهمة من عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٨ على أساس طريقتين مختلفتين للإقرار الضريبي.

وكانت نتائج الاختبار تشير إلى أن الولايات التي تستخدم إقرار منفصل للشركة لديها تحصيلات ضريبة دخل أقل من باقي الولايات، وهذه النتائج تتوافق مع استغلال الشركات المساهمة المكافأة اختلاف طرق الإقرار الضريبي لتخفيض العبء الضريبي الكلي. ويمكن قياس ذلك على ما قد جرى في اختلاف النظام الضريبي في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٤. دراسة "Influence Of Accounting On Tax Court Decisions An Empirical Analysis" بعنوان (Kathryn, 2000)

"Influence Of Accounting On Tax Court Decisions An Empirical Analysis" حيث هدفت إلى تقدير مدى ملاءمة وإمكانية تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) لتحديد الدخل للأغراض الضريبية، وذلك في ظل غياب أسس محددة في قانون الضريبة لتحديد الدخل الضريبي. وقد افترضت هذه الدراسة بأن الشركات المكافأة بدفع الضريبة يزيد احتمالية كسبها للتنازع مع دائرة الضريبة في المحكمة إذا كانت العمليات والسجلات للأغراض الضريبية وفقاً لـ (GAAP). وكذلك فقد افترضت

هذه الدراسة زيادة احتمال كسب قرارات المحكمة إذا كانت العمليات مسجلة في السجلات للأغراض الضريبية مطابقة للقواعد المالية، ستكون إحتمالية نجاحها مرتفعة خاصة عند استعمالـ (GAAP)ـ . وقد كانت نتائج تحليل (٣٢٠) قضية في محكمة الضريبة، امتدت على مدار عقدين من الزمان أشارت إحصائياً بأن هناك احتمالية مرتفعة لكسب تلك القضايا عندما تكون العمليات قد أعدت باستخدامـ (GAAP)ـ . وبتحليل عينات فرعية تبين بأنها تشير إلى أهمية إحصائية للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وذلك في تفسير نجاح المكلف بدفع الضريبة في الجدال المتعلقة بكل من الإيرادات والمصاريف والدخل ورأس المال.

٥. دراسة "An Empirical Analysis Of Taxpayer, Hays & Stanly Wayne,2000" بعنوان Attitudes & Behavioral Intentions Regarding Compliance With Federal Income Tax Law حيث قام الباحث بدراسة وتحليل المتغيرات التي من المحتمل أن تؤثر في مواقف دافعي الضرائب حول مدى الالتزام بضريبة الدخل. وقد ركز الجانب الأول من هذه الدراسة على العلاقات بين أربع مجموعات من المتغيرات والمفاهيم الأخلاقية لسلوك الالتزام. وقد تمثلت تلك المتغيرات، متغيرات ديموغرافية (العمر والتعليم ودخل الأسرة) متغيرات الصفات الشخصية (المثالية والنسبية والتحفظ والتدين)، متغيرات موقفية (وتشمل الموقف الكلي عند دفع الضرائب الفدرالية، والانطباع عن مدى فاعلية عدد المتغيرات المعدلة للقانون والتي تجعل دائرة الإيرادات المحلية (IRS) أكثر استجابة) وكذلك المتغيرات المعتمدة على النتائج وتمثل في أبعاد خمسة للفوهة الأخلاقية وتوقعات التدقيق، تقديرات إضافية لـ (IRS) أما الجانب الثاني، فقد ركز على العلاقة بين المفاهيم الأخلاقية وسلوكيات الاستجابة المتوقعة.

علمـاً بأن عينة الدراسة قد تكونـت من (٣١٠٩) فرداً بشكل عشوائي، وتم استخدام تحليل الانحدار الهرمي. وقد كانت نتائج الجانب الأول مختلطة بين أكثر من متغير واحد، حيث لم يظهر وجود دعم للمتغيرات демوغرافية، ودعم محدود بخصوص التحفظ والتدين. وأما عن التغيرات الموقفية، فيبينـما وجـد دعم قوي للإجماع الاجتماعي، وجـد دعم محدود لاحتمالية الضرر والقرب. أما بخصوص الجانب الثاني فقد وجـد دعم قوي للعلاقة بين المفاهيم الأخلاقية وسلوك الاستجابة المتوقعة، حيث أن هذه العلاقة لم تظهر في تحليلـات سابقة.

٦. دراسة "An Analysis Of Income Tax Compliance With Taxpayers' Risk-Averse" بعنوان Zhen & Mingmei,2000 والتي هدفت إلى تحليل استجابة ضريبة الدخل مع مخاطر التجنب للمكلفين حيث اختبر الباحث في دراسته هذه الاستجابة لضريبة الدخل ضمن إطار العميل، حيث انتهج أسلوب مختلف على افتراض أن المكلف لديه مخاطر التجنب من الضريبة، وذلك على عكس الدراسات السابقة التي اعتبرت المكلف محايـد المخـاطـر، حيث اعتبر الباحثان (Zheng & Mingmei) أن نموذجـها في التحلـيل أصبح أكثر منطقـيـة في ظلـ الفرضـية المشارـ إليها، ولكنـها في المقابل أدـت إلى زـيـادة تعـقـيد التـحلـيلـ. وقد قـامـ البـاحـثـانـ في جـزـءـ من درـاسـتهـماـ بالـمقـارـنةـ بينـ بـديـلينـ منـ السـيـاسـاتـ الضـريـبيةـ، وـيـتمـثـلـ الأولـ منـهاـ بـقاـعدـةـ إـجـراءـ التـدقـيقـ وـفقـاـ لـماـ يـسـمىـ بـنـقطـةـ القـطـعـ،ـ وـأـمـاـ السـيـاسـةـ الثـانـيـةـ فـهـيـ تـمـثـلـ بـإـجـراءـ التـدقـيقـ وـفقـاـ لـماـ يـسـمىـ بـالتـدقـيقـ العـشـوـائـيـ.ـ وـقـدـ تـبـيـنـ أنـ الـبـيـلـ الأولـ يـعـتـبرـ هوـ السـيـاسـةـ المـُثـلـىـ فيـ حـالـةـ كـوـنـ المـكـلـفـ مـحـايـدـ المـخـاطـرـ،ـ أـمـاـ القـاـعدـةـ الثـانـيـةـ فـهـيـ تـنـتـابـ معـ تـلـكـ الـحـالـةـ الـتـيـ يـعـبـرـ فـيـهـاـ المـكـلـفـ مـخـاطـرـاـ،ـ حـيـثـ سـتـوـدـيـ هـذـهـ القـاـعدـةـ إـلـيـ إـيرـادـاتـ وـدـخـلـ صـافـيـ أـكـثـرـ مـنـهـ فـيـمـاـ لـوـ تـمـ اـسـتـخـادـ السـيـاسـةـ الـأـولـيـ.ـ وـفـيـ جـزـءـ آـخـرـ مـنـ درـاسـةـ هـذـيـنـ الـبـاحـثـيـنـ قـدـ تـمـ اـعـتـارـ النـمـوذـجـ فـيـ تـجـاوـبـ وـإـذـانـ المـكـلـفـيـنـ يـعـتـمـدـ عـلـىـ مـقـرـتـهـمـ عـلـىـ إـخـفـاءـ الدـخـلـ،ـ وـكـذـلـكـ عـلـىـ اـحـتـمـالـيـةـ مـدىـ اـكـشـافـ عـمـلـيـةـ إـلـخـافـ تـلـكـ.

فرضيات الدراسة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة، ودراسة التهرب الضريبي والعوامل التي تؤدي إلى التباين بين الدخلين المحاسبي والضريبي والاستثناء بآراء جمهرة من الخبراء الضريبيين والمدراء الماليين والمحاسبين القانونيين. الغرض تحقيق أهداف البحث، وضع الباحثان الافتراضات التالية:

الفرضية الأولى:

يوجد هناك مخالفات من قبل الشركات المكلفة ضريبياً تؤدي إلى حدوث تباين بين الدخل المعطن من قبلهم وبين الدخل المقدر من قبل مديرية ضريبة الدخل

وبغرض فحص هذه الفرضية فالقد افترض الباحثون أن هناك ثلاثة وثلاثون مخالفة، وهي التي تؤدي إلى حدوث التباين بين الدخل المعطن من قبل الشركات والدخل المقدر من قبل مديرية ضريبة الدخل، وتشمل ما يلي:

- ١ - التقليل من المبيعات .
- ٢ - تضخيم المشتريات.
- ٣ - إخفاء بعض مصادر الدخل .
- ٤ - إدخال رواتب وهمية.
- ٥ - التقليل من بضاعة آخر المدة عن طريق إخفائها .
- ٦ - التقليل من المبيعات والمشتريات معاً .
- ٧ - تخفيص رواتب مرتفعة للمساهمين العاملين والمدراء في الشركات المساهمة المحدودة .
- ٨ - التقليل من بضاعة آخر المدة عن طريق التسعير غير الملائم .
- ٩ - إدخال مصاريف تتعلق بدخول مغفاة .
- ١٠ - تضخيم مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي .
- ١١ - الخلط بين النفقات الجارية والرأسمالية .
- ١٢ - تنزيل رواتب موظفين لم تقطع منها الضريبة .
- ١٣ - تنزيل مصاريف وتداكر سفر خاصة بالموظفين وليس في مجال العمل .
- ١٤ - الخطأ في احتساب الاستهلاك على الأصول الثابتة .
- ١٥ - الخطأ في احتساب ما يتحمله الفرع من مصاريف المركز الرئيسي.
- ١٦ - تنزيل مصاريف تخص الموظفين أو المساهمين مثل مكالمات الهاتف الخاصة.
- ١٧ - تنزيل الاستهلاك عن أصول مستأجرة.
- ١٨ - اعتبار أجور بيوت المدراء أو الموظفين جزء من مصاريف الإيجار.
- ١٩ - تنزيل تكاليف الإضافات على المبني.
- ٢٠ - زيادة مجموع الاستهلاك عن الكلفة الأصلية.
- ٢١ - تنزيل مصاريف النعي والتهئة.
- ٢٢ - إهلاك ديون لا تتعلق بالشركة.
- ٢٣ - مضاعفة الاستهلاك أكثر من الضعفين.
- ٢٤ - الخطأ في إطفاء (استهلاك) مصاريف التأسيس.
- ٢٥ - الخطأ في معالجة الخسائر المدورة.

- ٢٦ - تنزيل ضريبة العقار على مباني مستأجرة.
- ٢٧ - إهلاك ديون لم يحين موعد استحقاقها.
- ٢٨ - الخطأ في معالجة مصاريف الضيافة.
- ٢٩ - تنزيل الاحتياطات الإجبارية والاختيارية.
- ٣٠ - تنزيل احتياطي مكافحة نهاية الخدمة.
- ٣١ - إهلاك ديون لم يصدر بها قرار من المحكمة.
- ٣٢ - الخطأ في معالجة مصاريف تدريب الموظفين.
- ٣٣ - تنزيل مخصص الديون المشكوك فيها.

الفرضية الثانية:

هناك تكرار بارتكاب تلك المخالفات التي تؤدي إلى حدوث تباين بين الدخل المعلن وبين الدخل المقدر من قبل مديرية ضريبة الدخل

الفرضية الثالثة:

يوجد هناك دوافع وراء ارتكاب تلك المخالفات من قبل الشركات المكلفة ضريبة
وبغرض فحص هذه الفرضية فالقى افترض الباحثون أن هناك ثلاثة دوافع لارتكاب المخالفات كما يلي:

- ١ - الرغبة في التهرب.
- ٢ - غموض مواد القانون المتعلقة بالمخالفة.
- ٣ - عدم إلمام المكلف بالقانون.

الفرضية الرابعة:

يوجد هناك طرق ناجعة لمعالجة والحد من تلك المخالفات مستقبلاً
وبغرض فحص هذه الفرضية فالقى افترض الباحثون أن هناك أربع طرق ناجعة للحد من تلك المخالفات، وهي:

- ١ - حملات توعية ضريبية.
- ٢ - رفع كفاءة نظام المعلومات في المديرية.
- ٣ - الملاحقة القانونية الشديدة.
- ٤ - توضيح المقصود بالمراد الغامض في القانون.

منهجية الدراسة

انتهج الباحثان المنهج الاستباطي التحليلي، وبعد الاطلاع وعرض الدراسات التي تناولت الموضوع ومناقشتها، والاطلاع على الواقع العملي للمشكلة، تم صياغة فرضيات البحث ومن ثم تم تصميم الاستبانة المناسبة التي تتجزأ إثبات أو رفض الفرضيات، وذلك بعد تحليل النتائج عن طريق التجريد وصولاً إلى الاستنتاجات.

مجتمع وعينة الدراسة

نظراً لأهمية المتحصلات الضريبية المتأتية من الشركة المساهمة، لما تشكله من نسبة عالية من إجمالي الضرائب على الدخل والشركات، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في جميع مقرّي دائرة ضريبة الدخل (مديرية الشركات المساهمة)، على اختلاف مسمياتهم الوظيفية، من مقرر أولى إلى مقرر في مرحلة الاعتراض، بالإضافة للمقدرين العاملين كمدققين داخلين في نفس المديرية، ويبلغ عددهم ٣٦ مقرراً. أمّا عينة البحث فقد اشتملت على كل مجتمع البحث، أي أصبحت العينة تمثل ١٠٠% من مجتمع البحث.

أداة البحث

للغرض اختبار فرضيات الدراسة، ومن ثم الوصول إلى أهداف الدراسة فقد صمم الباحثون استبيان من أربعة أقسام رئيسية، على النحو التالي:

- القسم الأول : الغرض منه معرفة خصائص أفراد العينة من حيث الدرجة العلمية والخبرة الوظيفية والعمل الفعلي.
- القسم الثاني : الغرض من هذا القسم هو اختبار الفرضية الأولى حيث يتم تحديد أهمية المخالفات المقترحة من وجهة نظر أفراد العينة.
- القسم الثالث : وهي مصممة لغرض تحديد درجة تكرار تلك المخالفات.
- القسم الرابع : الغرض منه اختبار الفرضية الثالثة، حيث تضمن كافة المخالفات الافتراضية ووضع إزاؤها أسباب ارتكاب تلك المخالفات كما افترضها الباحثون وهي الرغبة في التهرب، وغموض مواد القانون المتعلقة بالمخالفة، وعدم إلمام المكلف بالقانون.
- القسم الخامس : الغرض منه اختيار الفرضية الرابعة، حيث تضمن كافة المخالفات الافتراضية ووضع إزاؤها طرق الحد من المخالفات وهي : حملات توعية ضريبية، ورفع كفاءة نظام المعلومات في مديرية الضريبة، والملاحقة القانونية الشديدة، وتوضيح المقصود بمواد الغامضة في القانون.

وقد تم توزيع ستة وثلاثون استبانة، واستلام كامل العدد الموزع، وإخضاع كامل الإجابات للتحليل الإحصائي.

صدق وثبات الأداة

تم عرض الاستبيان بصيغة أولية على ستة من المختصين اثنان منهم من الأساتذة الجامعيين بدرجة أستاذ في المحاسبة ومن المهتمين في المحاسبة الضريبية واثنان من المدققين القانونيين واثنان بدرجة مدير في المديرية العامة للضرائب ولديهم خبرة في تقدير الشركات.

ثانياً: الجانب العلمي و اختيار الفرضيات

أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة:

يشير جدول رقم (١) إلى خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (١)

خصائص عينة الدراسة

المجموع	الدرجة الوظيفية				الوصف
	مدقق	مقدّر	مدير	العدد	
36	12	22	2	36	العدد
100%	33%	61%	6%	100%	النسبة
المجموع	الشهادة العلمية				الوصف
	أعلى من بكالوريوس	بكالوريوس	أقل من بكالوريوس	العدد	
36	4	26	6	36	العدد
100%	11%	72%	17%	100%	النسبة
المجموع	العمل الفطري				الوصف
	أعمال أخرى	تدقيق شركات	تقدير شركات	العدد	
36	0	6	30	36	العدد
100%	0%	17%	83%	100%	النسبة
المجموع	الخبرات				أقل من سنتين
	أقل من عشر سنوات	أكثر من عشر سنوات	أقل من خمس سنوات	أقل من سنتين	
36	2	29	4	1	أقل من سنتين
100%	6%	81%	11%	3%	أقل من سنتين

باستخدام التحليل الوصفي للقسم الأول من الاستبيان وكما هو مفصل في الجدول رقم (١) تبيّن أن الدرجات الوظيفية التي يشغلها المستبيان موزعة كالتالي: ٦% بدرجة مدير ، ٦١% بدرجة مقدّر و ٣٣% بدرجة مدقق، وان معظم أفراد العينة (٨١% من إجمالي العينة) ذووا خبرة أكثر من خمس سنوات واقل من عشرة سنوات، و٦% منهم لديهم خبرة أكثر من عشرة سنوات، و٣% فقط خبرتهم تقل عن سنتان.

أما من ناحية الدرجة العلمية فمعظم افراد العينة هم من جامعيون، بلغت نسبة من هم أقل من درجة البكالوريوس ١٧% ونسبة حملة شهادة البكالوريوس ٧٢% وفوق البكالوريوس ١١%.

ومن ناحية العمل الفطري فأن جميع افراد العينة يمارسون عمل التقدير أو التدقيق مع التقدير للشركات بلغت نسبة الذين يمارسون عملية التقدير ٨٣% ونسبة المدققين ١٧%.

ثانياً: اختبار مقياس الاستبانة

لقد تم اعتنام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) المكون من خمس درجات لتحديد درجة التأثير لجميع البنود الخاصة باهمية المخالفات وتكرارها، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٢)

الجدول رقم (٢)

مقياس تحديد المستوى

مستوى التكرار	مستوى الاهمية	الدرجة
كبير جدا	شديد الاهمية	١
كبير	مهمة	٢
محايد	محايد	٣
قليل	قليل الاهمية	٤
قليل جدا	عديم الاهمية	٥

كما تم وضع مقياس ترتيبى لهذه الارقام لاعطاء وسط حسابي مدولاً باستخدام المقياس الترتيبى للاهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)

مقياس تحديد الاهمية للمتوسط الحسابي

مستوى الاهمية	المتوسط الحسابي
عالي الاهمية	٣,٥٠ واعلى
متوسط الاهمية	٣,٥٠-٢,٦٠
متدني الاهمية	٢,٦٠ اقل من

ثالثاً: عرض النتائج واختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الأولى

يوجد هناك مخالفات من قبل الشركات المكلفة ضريبياً تؤدي إلى حدوث تباين بين الدخل المعلن من قبلهم وبين الدخل المقدر من قبل مديرية ضريبة الدخل

الجدول رقم (٤)

المخالفات التي تؤدي الى التباين بين الدخل المعلن من قبل الشركات والدخل المقدر من قبل مديرية ضريبة

الدخل

درجة الأهمية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المخالفة المقترنة	ت
مُقْنَعَةُ الْأَهْمَى	١	٠,٧٦٣	٤,٧٠	١. التقليل من المبيعات	
	٢	٠,٧٧٢	٤,٦٦	٢. تضخيم المشتريات	
	٣	٠,٨١٤	٤,٥٠	٣. إخفاء بعض مصادر الدخل	
	٤	٠,٧٠٧	٤,٤٨	٤. إدخال رواتب وهمية	
	٥	٠,٩٦٩	٤,٤٠	٥. التقليل من بضاعة آخر المدة عن طريق إخفائها	
	٦	١,٠٥٠	٤,٤٠	٦. التقليل من المبيعات والمشتريات معاً	
	٧	٠,٩٠٩	٤,٣٠	٧. تخصيص رواتب مرتفعة لمساهمين العاملين والمدراء في الشركات المساهمة المحدودة	
	٨	١,٠٢٦	٤,٢٦	٨. التقليل من بضاعة آخر المدة عن طريق التسuir غير الملائم	
	٩	٠,٨٨١	٤,٢٠	٩. إدخال مصاريف تتعلق بدخول معفاه	
	١٠,٥	١,٠٤٧	٤,٠٨	١٠. تضخيم مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي	
	١٠,٥	٠,٨٢٩	٤,٠٨	١١. الخلط بين النفقات الجارية والرأسمالية	
	١٢	١,١١٦	٣,٩٨	١٢. تنزيل رواتب موظفين لم يقطع عليها الضريبة	
	١٣	١,١٥٠	٣,٩٤	١٣. تنزيل مصاريف وتداكر سفر خاصة بالموظفين وليس في مجال العمل	
	١٤	١,٢٣٣	٣,٩٠	١٤. الخطأ في احتساب الاستهلاك على الأصول الثابتة	
	١٥	٠,٧٩٩	٣,٨٨	١٥. الخطأ في احتساب ما يتحمله الفرع من مصاريف المركز الرئيسي	
	١٦	١,٢٤٦	٣,٨٦	١٦. تنزيل مصاريف تخص الموظفين أو المساهمين مثل مكالمات الهاتف الخاصة	
	١٧	١,٢١٨	٣,٨٤	١٧. تنزيل الاستهلاك عن أصول مستأجرة	
	١٨	١,٢٢٢	٣,٧٦	١٨. اعتبار أجور بيوت المدراء أو الموظفين جزء من مصاريف الإيجار	
	١٩,٥	١,٠٨٤	٣,٧٤	١٩. تنزيل تكاليف الإضافات على المبني	
	١٩,٥	١,٢٥٩	٣,٧٤	٢٠. زيادة مجموع الاستهلاك عن الكلفة الأصلية	
	٢١	١,١٦١	٣,٧٢	٢١. تنزيل مصاريف النهي والتهئة	
	٢٢	١,٠٣٥	٣,٧٠	٢٢. إهلاك ديون لا تتعلق بالشركة	
	٢٣	١,٥٥٥	٣,٧٠	٢٣. مضاعفة الاستهلاك أكثر من الضعفين	
	٢٤	١,٣٥٨	٣,٥٦	٢٤. الخطأ في إطفاء (استهلاك) مصاريف التأسيس	
مُوَسَّطُ الْأَهْمَى	٢٥,٥	١,٠٥٤	٣,٤٨	٢٥. الخطأ في معالجة الخسائر المدورة	
	٢٥,٥	١,٠٩٢	٣,٤٨	٢٦. تنزيل ضريبة العقار على مبني مستأجرة	
	٢٧	٠,٩٩٣	٣,٤٤	٢٧. إهلاك ديون لم يجنب موعد استحقاقها	
	٢٨	١,٢٤١	٣,٣٦	٢٨. الخطأ في معالجة مصاريف الضيافة	
	٣١	٠,٩٨٢	٣,٣٤	٢٩. تنزيل الاحتياطات الإجبارية والاختيارية	
	٣١	٠,٩٨٢	٣,٣٤	٣٠. تنزيل احتياطي مكافأة نهاية الخدمة	
	٣١	١,٠٦٢	٣,٣٤	٣١. إهلاك ديون لم يصدر بها قرار من المحكمة	
	٣١	١,١٨٩	٣,٣٤	٣٢. الخطأ في معالجة مصاريف تدريب الموظفين	
	٣١	١,٠٩٩	٣,٣٤	٣٣. تنزيل احتياطي (مخصص الدين المشكوك فيها)	

يشير الجدول رقم (٤) بأن ٧٣% من المخالفات المرتكبة من قبل الشركات على درجة عالية من الأهمية (٢٤ مخالفة من أصل ٣٣)، وأن ٢٧% تلك المخالفات متوسطة الأهمية (٩ مخالفات من أصل ٣٣). وبالتالي يتم قبول الفرضية بوجود مخالفات تؤدي إلى التباين بين الدخل المعلن والدخل المقدر ضريبيا.

وبناءً على درجة أهمية المخالفات في الجدول رقم (٤) يتبيّن أن أهم المخالفات التي تقوم بها الشركات تمثل في كل من حاولتها نحو تقليل حجم مبيعاتها الحقيقي، وتضخيم حجم مشترياتها، ومحاولت اخفاء بعض مصادر الدخل الأخرى.

اختبار الفرضية الثانية

هناك تكرار بارتكاب تلك المخالفات التي تؤدي إلى حدوث تباين بين الدخل المعلن وبين الدخل المقدر من قبل مديرية ضريبة الدخل

الجدول رقم (٥)
القرار في ارتكاب المخالفات

درجة الأهمية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المخالفة المقترحة	ت
درجة تكرار عالية للمخالفة	١	١,١٥٠	٣,٩٤	إدخال رواتب وهمية	.١
	٢,٥	١,٢٨٠	٣,٨٦	تضييق رواتب مرتغعة للمساهمين العاملين والمدراء في الشركات المساهمة المحدودة	.٢
	٢,٥	١,١٣٠	٣,٨٦	التقليل من بضاعة آخر المدة عن طريق التسعير غير الملائم	.٣
	٤	١,٣٥٠	٣,٨٢	التقليل من المبيعات	.٤
	٥	١,٣٩٠	٣,٧٢	تضييق المشتريات	.٥
	٧	١,٣٠٠	٣,٧٠	إخفاء بعض مصادر الدخل	.٦
	٧	١,٣٣٠	٣,٧٠	تنزيل مصاريف ونذائر سفر خاصة بالموظفين وليس في مجال العمل	.٧
	٧	١,٣٧٠	٣,٧٠	تنزيل مصاريف تخص الموظفين أو المساهمين مثل مكالمات الهاتف الخاصة	.٨
	٩	١,٣٠٠	٣,٦٨	التقليل من بضاعة آخر المدة عن طريق إخفائها	.٩
	١٠,٥	١,٤٠٠	٣,٦٢	تنزيل رواتب موظفين لم تقطع عليها الضريبة	.١٠
	١٠,٥	١,٥١٠	٣,٦٢	التقليل من المبيعات والمشتريات معاً	.١١
	١٢,٥	١,٣٤٠	٣,٥٠	تنزيل مصاريف النعي والتهنة	.١٢
	١٢,٥	١,٢٢٠	٣,٥٠	الخلط بين النفقات الجارية والرأسمالية	.١٣
	١٢,٥	١,٢٨٠	٣,٥٠	إدخال مصاريف تتعلق بدخول معاهد	.١٤
	١٣,٥	١,٣٠٠	٣,٥٠	اعتبار أجور بيوت المدراء أو الموظفين جزء من مصاريف الإيجار	.١٥
درجة تكرار متوسطة للمخالفة	١٦	١,٢٣٠	٣,٤٨	الخطأ في معالجة مصاريف الضيافة	.١٦
	١٧	١,٤٦٠	٣,٤٢	مضاعفة الاستهلاك أكثر من الضروري	.١٧
	١٨	١,٥٤٠	٣,٣٢	تضييق مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي	.١٨
	١٩	١,٢١٠	٣,٢٨	الخطأ في معالجة مصاريف تدريب الموظفين	.١٩
	٢٠	١,٣٥٠	٣,٢٦	الخطأ في احتساب الاستهلاك على الأصول الثابتة	.٢٠
	٢١	١,٢٧٠	٣,٢٤	تنزيل تكاليف الإضافات على المبني	.٢١
	٢٢,٥	٠,٨٤٠	٣,٠٢	تنزيل احتياطي مكافأة نهاية الخدمة	.٢٢
	٢٢,٥	١,٢٥٠	٣,٠٢	الخطأ في احتساب ما يتحمله الفرع من مصاريف المركز الرئيسي	.٢٣
	٢٤	١,١٨٠	٢,٩٠	الخطأ في إطفاء (استهلاك) مصاريف التأسيس	.٢٤
	٢٥	١,٤٦٠	٢,٨٦	زيادة مجموع الاستهلاك عن الكلفة الأصلية	.٢٥
	٢٦	٠,٨٩٠	٢,٨٤	إهلاك ديون لم يحين موعد استحقاقها	.٢٦
	٢٧,٥	١,٢٨٠	٢,٨٠	تنزيل ضريبة العقار على مبني مستأجرة	.٢٧
	٢٧,٥	١,٤٨٠	٢,٨٠	تنزيل الاستهلاك عن أصول مستأجرة	.٢٨
	٢٩	١,١٠٠	٢,٧٦	الخطأ في معالجة الخسائر المدورة	.٢٩
	٣٠	٠,٨٣٠	٢,٧٤	إهلاك ديون لم يصدر بها قرار من المحكمة	.٣٠
	٣١	٠,٨٦٠	٢,٧٠	تنزيل الاحتياطات الإيجارية والاختيارية	.٣١
	٣٢	٠,٨٠٠	٢,٦٤	تنزيل مخصص الديون المشكوك فيها	.٣٢
مخفضة المخالفة	٣٣	٠,٨٤٠	٢,٤٦	إهلاك ديون لا تتعلق بالشركة	.٣٣

تشير نتائج اختبار الفرضية الثانية وكما هو مبين في الجدول رقم (٥) إلى أن "شدة تكرار المخالفات متفاوتة" حيث بيّنت أن ٤٥٪ من المخالفات ذات درجة تكرار عالية (١٥ مخالفة من أصل ٣٣)، وأن ٥٢٪ من المخالفات ذات درجة تكرار متوسطة (١٧ مخالفة من أصل ٣٣)، وأن ٣٪ فقط من المخالفات ذات درجة تكرار منخفضة (مخالفة واحدة من أصل ٣٣). وبالتالي يتم قبول الفرضية.

ويبيّن الجدول رقم (٥) ان اكثـر المخالفـت شـدة في التـكرار من قـبـل الشـركـات تمـثـلت في كلـ من: ادخـال روـاتـب وـهـمـيـة، وـتـخصـيـص روـاتـب مـرـتفـعـه لـلـمسـاـهـيـن العـالـمـيـن والمـدـرـاء فيـ الشـرـكـات الـمسـاـهـيـة، وـالتـقـليل منـ بـضـاعـة نـهاـيـة الـمـدـة، وـتـقـليل حـجم الـمـبـيعـات، وـتـضـخيـم حـجم الـمـسـتـرـيـات.

اختبار الفرضية الثالثة

يوجـد هـنـاك دـوـافـع وـراء اـرـتكـاب تـكـاب المـخـالـفـات منـ قـبـل الشـرـكـات الـمـكـلـفـة ضـرـيبـيـا

جدول رقم (٦)

ملـخـص نـتـائـج اختـبار الفـرضـيـة الـثـالـثـة، يـتـضـمـن المـخـالـفـات مـوزـعـة حـسـب اـسـبـاب حدـوثـها

المخالفات التي يرجع سببها الى الرغبة في التهرب	المخالفات التي يرجع سببها الى عدم المأم المكلف	المخالفات التي يرجع سببها الى غموض في مواد القانون	المخالفات التي يرجع سببها الى عدم المأم المكلف
تضخيـم المشـتـريـات	تنـزـيل اـحـتـيـاطـي (مـخـصـص الـديـون الـمـشـكـوكـ فيـهـا)	زيـادة مـجمـوع الاستـهـلاـك عـن الـكـلـفـة الـأـصـلـيـة	١
التـقـليل منـ الـمـبـيعـات	إـهـلاـك دـيـون لمـ يـحـين موـعد استـحقـاقـهـا	تنـزـيل الاستـهـلاـك عـن أـصـوـل مـسـتأـجـرـة	٢
التـقـليل منـ الـمـبـيعـات وـالـمـشـتـريـات مـعـاً	الـخـطـأ فـي معـالـجـة الخـسـائـر الـمـدـورـة	الـخـطـأ فـي اـطـفـاء (استـهـلاـك) مـصـارـيف التـأـسـيس	٣
إـخفـاء بـعـض مـصـادر الدـخـل	إـهـلاـك دـيـون لمـ يـصـدرـ بها قـرـارـ منـ الـمـحـكـمة	إـهـلاـك دـيـون لمـ يـصـدرـ بها قـرـارـ منـ الـمـحـكـمة	٤
التـقـليل منـ بـضـاعـة آخرـ المـدـة عنـ طـرـيقـ اـخـافـتها	الـخـطـأ فـي معـالـجـة مـصـارـيف الضـيـافـة	الـخـطـأ فـي اـحـتـساب ما يـتـحـمـلـه الفـرعـ منـ مـصـارـيفـ المـرـكـز الرـئـيـسي	٥
التـقـليل منـ بـضـاعـة آخرـ المـدـة عنـ طـرـيقـ التـسـعـيرـ غـيرـ الـمـلـامـ	الـخـلطـ بـيـن النـفـقـاتـ الـجـارـيـةـ وـالـرأـسـالـيـةـ		٦
إـدخـال مـصـارـيفـ تـنـعـلـ بـدـخـولـ مـعـفـاةـ	تنـزـيل اـحـتـيـاطـي مـكـافـةـ نـهاـيـةـ الـخـدـمـةـ		٧
تنـزـيل روـاتـب موـظـفـينـ لـمـ تـقـطـعـ عـلـيـهـاـ الـضـرـيبـيـةـ	تنـزـيل الـاحـتـيـاطـاتـ الإـجـارـيـةـ وـالـاخـتـيـارـيـةـ		٨

ولـغـرـض اختـبار الفـرضـيـة تمـ تـحلـيل نـتـائـج القـسـم الـرـابـعـ منـ الـاسـتـيـانـيـةـ الـمـتـعـلـقـ بـأـسـبـابـ اـرـتكـابـ المـخـالـفـةـ، وـتمـ اـسـتـخـراـجـ الـمـتوـسـطـاتـ الـحـاسـبـيـةـ وـالـانـحرـافـ الـمـعيـاريـ وـالـخـطـأـ الـمـعيـاريـ لـكـلـ سـبـبـ إـزـاءـ كـلـ مـخـالـفـةـ، وـبـاستـخـداـمـ Tـ وـبـاستـخـداـمـ Tـ حيثـ أـنـ حـ > ٠٠٥، وـدـرـجـةـ الـحرـيـةـ (٤٩ـ)، وـبـاـحـتـسابـ Tـ الـمـحسـوـبةـ فـيـتمـ قـبـولـ الفـرضـيـةـ (مـلـحـقـ رقمـ ١ـ، وـرـقـ ٢ـ)ـ وـيـشـيرـ الجـدـولـ رقمـ (٦ـ)ـ إـلـىـ أـهـمـ المـخـالـفـاتـ الـتـيـ تـرـتـبـ وـالـسـبـبـ وـرـاءـ ذـلـكـ، حيثـ دـلـتـ النـتـائـجـ إـلـىـ نـ ٦١ـ مـنـ المـخـالـفـاتـ يـعـودـ سـبـبـهـاـ إـلـىـ الرـغـبـةـ فـيـ التـهـربـ (٢٠ـ مـخـالـفـةـ منـ أـصـلـ ٣٣ـ)، وـأـنـ ٢٤ـ مـنـ المـخـالـفـاتـ يـعـودـ سـبـبـهـاـ إـلـىـ عـدـمـ إـلـامـ الـمـكـلـفـ (٨ـ مـخـالـفـاتـ منـ أـصـلـ ٣٣ـ)، وـأـنـ ١٥ـ مـنـ المـخـالـفـاتـ يـعـودـ سـبـبـهـاـ إـلـىـ غـمـوضـ مـعـاـدـلـةـ الـقـانـونـ (٥ـ مـخـالـفـاتـ منـ أـصـلـ ٣٣ـ).

اختبار الفرضية الرابعة:

يوجد هناك طرق ناجحة لمعالجة والحد من تلك المخالفات مستقبلا

جدول رقم (٧)

خلاصة اختبار الفرضية الرابعة، يتضمن المخالفات وطرق معالجتها المقترنة

رمز طريقة المعالجة	المخالفات المقترنة	ت
٤-٣-٢	تضخيم المشتريات	.١
٣-٢	التقليل من المبيعات	.٢
٣-٢	التقليل من المبيعات والمشتريات معاً	.٣
٣	إخفاء بعض مصادر الدخل	.٤
٣	التقليل من بضاعة آخر المدة عن طريق إخفائها	.٥
٣	التقليل من بضاعة آخر المدة عن طريق التسويق غير الملائم	.٦
٣	إدخال مصاريف تتعلق بدخول عفوة	.٧
١	تنزيل رواتب موظفين لم تقطع عليها الضريبة	.٨
١	الخطأ في احتساب الاستهلاك على الأصول الثابتة	.٩
٤-٣-١	زيادة مجموع الاستهلاك عن الكلفة الأصلية	.١٠
٤-٣-١	تنزيل الاستهلاك عن أصول مستأجرة	.١١
٣-١	الخطأ في إطفاء (استهلاك) مصاريف التأسيس	.١٢
١	تنزيل احتياطي (مخصص الديون المشكوك فيها)	.١٣
١	إهلاك ديون لا تتعلق بالشركة	.١٤
١	إهلاك ديون لم يصدر بها قرار من المحكمة	.١٥
١	إهلاك ديون لم يحين موعد استحقاقها	.١٦
١	الخطأ في احتساب ما يتحمله الفرع من مصاريف المركز الرئيسي	.١٧
١	الخطأ في معالجة الخسائر المدورة	.١٨
١	الخطأ في معالجة مصاريف الضيافة	.١٩
١	الخطأ في معالجة مصاريف تدريب الموظفين	.٢٠
١	الخلط بين النفقات الجارية والرأسمالية	.٢١
٣	إدخال رواتب وهمية	.٢٢
٣	تضخيم مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي	.٢٣
٣-١	تضخيم رواتب مرتفعة للمساهمين العاملين والمدراء في الشركات المساهمة المحدودة	.٢٤
١	مضاعفة الاستهلاك أكثر من الضعف	.٢٥
٢-١	تنزيل ضريبة العقار على مباني مستأجرة	.٢٦
٣-١	تنزيل مصاريف تخص الموظفين أو المساهمين مثل مكالمات الهاتف الخاصة	.٢٧
٣-١	تنزيل مصاريف وتدليل سفر خاصة بالموظفين وليس في مجال العمل	.٢٨
١	تنزيل مصاريف النعي والتنهئة	.٢٩
١	اعتبار أجور بيوت المدراء أو الموظفين جزء من مصاريف الإيجار	.٣٠
١	تنزيل تكاليف الإضافات على البنيان	.٣١
١	تنزيل احتياطي مكافأة نهاية الخدمة	.٣٢
١	تنزيل الاحتياطيات الإجبارية والاختيارية	.٣٣

جدول رقم (٨) مفتاح جدول رقم ٧

الرمز	اسم الطريقة
١	حملات توعية ضريبية
٢	رفع كفاءة نظام المعلومات في المديرية
٣	الملاحة القانونية
٤	توضيح المقصود بالمواد الغامضة

ولغرض اختبار هذه الفرضية تم تحليل القسم الخامس من الاستبيان والذي يحتوي على المخالفات المفترضة وازواها طرق المعالجة. وتم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المعياري، وتم تحديد الوسط الافتراضي ٥٠، وبذلك تكون الأوساط الحسابية التي تزيد عن الوسط الافتراضي ذات دلالة إحصائية ، وبالعكس.

وتم ايضاً تطبيق اختبار (2-tailed-t-test) للعينة الواحدة لاختبار الـدلالات (الفرق بين الاوساط الحسابية والوسط الافتراضي) واحتساب T المحسوبة.(ملحق رقم ٣ ، ورقم ٤)

وبالاستناد على دراسة التحليل الإحصائي والجدولين رقم (٧)، و(٨) تم التوصل إلى: أن ٧٠% من المخالفات يتم معالجتها من وجهة نظر المقدرين - بواسطة حملات التوعية الضريبية (٢٣ مخالفة من أصل ٣٣)، وأن ١٢% من المخالفات يتم معالجتها من وجهة نظر المقدرين - بواسطة رفع كفاعة نظم المعلومات (٤ مخالفات من أصل ٣٣)، وأن ٣٩% من المخالفات يتم معالجتها من وجهة نظر المقدرين - بواسطة الملاحة القانونية الشديدة (١٣ مخالفة من أصل ٣٣)، وأن ٦% من المخالفات يتم معالجتها من وجهة نظر المقدرين - بواسطة توضيح المواد الغامضة (مخالفتان من أصل ٣٣).

مع الاخذ بنظر الاعتبار ان هناك بعض المخالفات تم تأشير أكثر من طريقة واحدة لمعالجتها. والجدول التالي رقم (٧) يوضح خلاصة نتائج اختبار الفرضية الرابعة.

ثالثاً: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

استناداً إلى تحليل نتائج التحليل الإحصائي الذي تم عرضه في المبحث السابق. تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ١ - لا توجد أي من المخالفات التي تم اقتراحها من قبل الباحثين غير مهمة. وتفاوتت أهمية المخالفات بين مخالفات ذات أهمية قليلة وهي تسعه من أصل ثلاثة وثلاثون، وبين مخالفات ذات أهمية عالية وعدها أربعة وعشرون من أصل ثلاثة وثلاثون.
- ٢ - تتفاوت المخالفات المقترحة من ناحية درجة تكرارها، وتوزعت شدة التكرار على خمسة عشر مخالفة ذات تكرار عالي، وبسبعة عشر مخالفة متوسطة التكرار، ومخالفة واحدة قليلة التكرار.
- ٣ - بموجب ما تم التوصل اليه في الفقرة (١) و (٢) أعلاه ولغرض تلخيص النتائج، فقد تم التوصل الى ان المخالفات ذات الأهمية العالية وذات التكرار العالي في نفس الوقت هي ستة مخالفات، كما موضح في الجدول رقم (٩) أدناه.

جدول رقم (٩)

المخالفات ذات الأهمية العالية والمتكررة

١. إدخال رواتب وهمية
 ٢. تخصيص رواتب مرتفعة للمساهمين العاملين والمدراء في الشركات المساهمة المحدودة
 ٣. التقليل من بضاعة آخر المدة عن طريق التسعير غير الملائم
 ٤. التقليل من المبيعات
 ٥. تضخيم المشتريات
 ٦. إخفاء بعض مصادر الدخل
- ٤ - هناك أسباب مختلفة لحدوث المخالفات، وان أهم هذه الأسباب هو السبب (التقليدي) وهو الرغبة في التهرب الضريبي، حيث بلغت المخالفات التي تقودها الرغبة في التهرب عشرون مخالفة من أصل ثلاثة وثلاثون، أما بقية المخالفات فخمسة منها يعود سببها إلى غموض مواد القانون وثمانية منها يرجع سببها إلى عدم إلمام المكاف بالقانون.
- ٥ - تحمل "حملات النوعية الضريبية" المركز الأول ضمن الطرق المقترحة لمعالجة المخالفات (تقليلاً أو الحد منها)، وهناك سبعة عشر مخالفة تتأثر بهذا العامل، وستة مخالفات يمكن تقليلاً عنها عن طريق الملاحقة القانونية، أما بقية المخالفات فتتأثر بأكثر من طريقة.

ثانياً : التوصيات :

تأسيساً على نتائج البحث يوصي الباحثون بما يلي :-

- ١ - زيادة حملات التوعية الضريبية، باستخدام كافة وسائل الإعلام المتاحة. وتكون التوعية باتجاهات، الأول يوضح منافع الإيرادات الضريبية وتوجهات الاتفاق العام ومنافعها للمواطن. والثاني توعية باتجاه العوائق القانونية التي يمكن ان تطال المواطن المتهرب من الضريبة كلياً او جزئياً. والعقوبات المترتبة على إخفاء المعلومات او تقديم معلومات كاذبة.
- ٢ - رفع كفاءة نظام المعلومات الضريبي بما يتيح له سهولة الوصول الى المعلومات بالوقت والمكان المناسب وكذلك سهولة استرجاع المعلومات عند الحاجة وسهولة الربط بين المعلومات والبيانات المترتبة للنهوض بمستوى الأداء الضريبي، مما يؤثر إيجاباً على الحصيلة الضريبية.
- ٣ - خلق نظام متابعة وملحقة قانونية فعال يقلل الهدر الذي تتعرض له الضريبة نتيجة التهرب الذي ينتهي بإضاعة موارد الضريبة.
- ٤ - نظراً لأهمية الموضوع وحيويته بكونه يتعلق بمورد مهم من موارد الموازنة، يوصي الباحثان ايضاً بزيادة البحوث في هذا المجال وتتجديدها من فترة الى أخرى لتكون مواكبة لتطورات القوانين والمجتمع.

المصادر:

- ١ - البنك المركزي الأردني، الميزانية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٣، ٢٠٠١، ص ٤٤ و ص ٤٦.
 - ٢ - حداد ، ١٩٩٩ .
 - ٣ - رمضان وآخرون ، ١٩٩١ .
 - ٤ - الحمود وفقيش، ١٩٩٣ .
 - ٥ - عكشة، ١٩٩٣ .
- 6- Ryynanen & Joakim, 2001.
7- Rathryn, 2000.
8- Hays & Stanly Wayne, 2000.
9- Zhen & Mingmei, 2000.
10- Foresty & Adam, 2001.
11- Olhoff & Lynne, 2000.
Mantzke & Lewiston, 2001

الملاحق

ملحق رقم (١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والخطأ المعياري للدواتع وراء المخالفات التي يقوم بها المخالفون والتي تؤدي إلى ظهور فرق بين الدخل الصافي المعلن في الميزانيات المقدمة للدائرة والدخل المقرر

المخالفة المقترحة	الرغبة في التهرب										ت
	غموض مواد القانون المتعلقة بالمخالفة					عدم إلمام المكلف بالقانون					
الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
١. تخفيض المشتريات	.٠٤	٢٧,	.٠٨,	.٠٣,	٢٤,	.٠٦,	.٠٠٠	.٠٠٠	١		
٢. القليل من المبيعات	.٠٤	٢٧,	.٠٨,	.٠٣,	٢٤,	.٠٦,	.٠٠٠	.٠٠٠	١		
٣. القليل من المبيعات والمشتريات معاً	.٠٤	٢٧,	.٠٨,	.٠٥,	٣٥,	١٤,	.٠٤,	٢٧,	٩٢,		
٤. إخفاء بعض مصادر الدخل	.٠٤	٢٧,	.٠٨,	.٠٣,	٢٤,	.٠٦,	.٠٣,	٢٤,	٩٤,		
٥. القليل من بضاعة آخر المدة عن طريق إخفائها	.٠٤	٣٠,	١٠,	.٠٤,	٢٧,	.٠٨,	.٠٥,	١٨,	٩٦,		
٦. القليل من بضاعة آخر المدة عن طريق التسويغ غير الملائم	.٠٦	٤٢,	٢٢,	.٠٦,	٤,	٢,	.٠٦,	٣٥,	٨٦,		
٧. إدخال مصاريف تتعلق بدخول معرفة	.٠٦	٤٣,	٢٤,	.٠٦,	٤,	٢,	.٠٧,	٤٥,	٧٢,		
٨. تنزيل رواتب موظفين لم ينقطع عليها الضريبة	.٠٦	٤٢,	٢٢,	.٠٦,	٤,	٢,	.٠٧,	٤٩,	٦٢,		
٩. الخطأ في احتساب الاستهلاك على الأصول الثابتة	.٠٧	٤٧,	٣٢,	.٠٥,	٣٥,	١٤,	.٠٧,	٥٠,	٥٢,		
١٠. زيادة مجموع الاستهلاك عن الكلفة الأصلية	.٠٧	٤٧,	.٣٢	.٠٥,	٣٣,	١٢,	.٠٧,	٥٠,	٤٧,		
١١. تنزيل الاستهلاك عن أصول مستأجرة	.٠٧	٤٩,	٣٨,	.٠٦,	٤,	٢٠,	.٠٧,	٥٠,	٤٤,		
١٢. الخطأ في إطفاء (استهلاك) مصاريف التأسيس	.٠٧	٤٩,	٤٠,	.٠٦,	٤٣,	٢٤,	.٠٦,	٤٩,	٤٠,		
١٣. تنزيل مخصص الديون المشكوك فيها	.٠٧	٤٩,	٦٠,	.٠٦,	٤٥,	٢٨,	.٠٧,	٤٠,	٢٠,		
١٤. إهلاك ديون لا تتعلق بالشركة	.٠٧	٥٠,	٤٠,	.٠٦,	٣٩,	١٨,	.٠٧,	٥١,	٥٢,		
١٥. إهلاك ديون لم يصدر بها قرار من المحكمة	.٠٧	٥١,	٤٨,	.٠٦,	٤٥,	٢٨,	.٠٧,	٥٠,	٤٦,		
١٦. إهلاك ديون لم يحين موعد استحقاقها	.٠٧	٥١,	٥٢,	.٠٦,	٤٣,	٢٤,	.٠٧,	٥٠,	٤٤,		
١٧. الخطأ في احتساب ما يتحمله الفرع من مصاريف المركز الرئيسي	.٠٧	٤٨,	٣٤,	.٠٦,	٤٤,	٢٦,	.٠٧,	٥٠,	٤٢,		
١٨. الخطأ في معالجة الخسائر المتورة	.٠٧	٥٠,	٥٤,	.٠٦,	٤٢,	٢٢,	.٠٧,	٤٩,	٣٦,		
١٩. الخطأ في معالجة مصاريف الضيافة	.٠٧	٥٠,	٥٤,	.٠٥,	٣٧,	١٦,	.٠٧,	٥٠,	٤٠,		
٢٠. الخطأ في معالجة مصاريف تدريب الموظفين	.٠٧	٥١,	٥٠,	.٠٦,	٤٥,	٢٨,	.٠٧,	٤٦,	٣٠,		
٢١. الخلط بين النقلات الجارية والرأسمالية	.٠٧	٥٠,	٥٦,	.٠٥,	٣٣,	١٢,	.٠٧,	٥٠,	٤٢,		
٢٢. إدخال رواتب وهمية	.٠٢	١٤,	.٠٢,	.٠٢,	١٤,	٢٠,	.٠٣,	٢٠,	٩٦,		
٢٣. تخفيض مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي	.٠٥	٣٣,	١٢,	.٠٤,	٢٧,	.٠٨,	.٠٥,	٣٥,	٨٦,		
٢٤. تخفيض رواتب مرتفعة للمساهمين العاملين والمدراء في الشركات المساهمة المحدودة	.٠٢	١٤,	.٠٢,	.٠٣,	٢٠,	.٠٤,	.٠٣,	٢٠,	٩٦,		
٢٥. مضاعفة الاستهلاك أكثر من الضعفين	.٠٦	٣٩,	١٨,	.٠٣,	٢٠,	٤٠,	.٠٦,	٤٢,	٧٨,		
٢٦. تنزيل ضريبة العقار على مبانٍ مستأجرة	.٠٧	٤٨,	٣٤,	.٠٥,	٣٧,	١٦,	.٠٧,	٤٨,	٦٦,		
٢٧. تنزيل مصاريف تخص الموظفين أو المساهمين مثل مكالمات الهاتف الخاصة	.٠٥	٣٧,	١٦,	.٠٥,	٣٣,	١٢,	.٠٦,	٤٠,	٨٠,		
٢٨. تنزيل مصاريف وتدذكرة سفر خاصة بالموظفين وليس في مجال العمل	.٠٦	٣٩,	١٨,	.٠٢,	١٤,	.٠٢,	.٠٥,	٣٥,	٨٦,		
٢٩. تنزيل مصاريف النعي والتنهئة	.٠٧	٤٦,	٣٠,	.٠٤,	٢٧,	.٠٨,	.٠٦,	٣٩,	٨٢,		
٣٠. اعتبار أجور بيوت المدراء أو الموظفين جزء من مصاريف الإيجار	.٠٧	٤٧,	٣٢,	.٠٣,	٢٤,	.٠٦,	.٠٦,	٤٣,	٧٦,		
٣١. تنزيل تكاليف الإضافات على المباني	.٠٧	٤٨,	٣٦,	.٠٥,	٣٥,	١٤,	.٠٧,	٤٨,	٦٦,		
٣٢. تنزيل احتياطي مكافأة نهاية الخدمة	.٠٧	٤٦,	٧٠,	.٠٤,	٣٠,	١٠,	.٠٧,	٥٠,	٤٤,		
٣٣. تنزيل الاحتياطات الإيجارية والاختيارية	.٠٦	٤٤,	٧٤,	.٠٥,	٣٥,	١٤,	.٠٧,	٤٧,	٣٢,		

ملحق رقم (٢)

ملخص نتائج الإحصائي "ت" (غير متوجه 2-tailed) لاختبار دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية للدowافع التي تقف وراء المخالفات المقترحة والوسط الافتراضي

عدم إلمام المكلف بالقانون		غموض مواد القانون المتعلقة بالمخالفة			الرغبة في التهرب			المخالفة المقترحة	ت
مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	الفرق بين المتوسط الحسابي والمتعلق	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	الفرق بين المتوسط الحسابي والمتعلق	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	الفرق بين المتوسط الحسابي والمتعلق	
.....	١٠,٨٣٧*	-٠.٤٢	١٢,٩٦٩*	-٠,٤٤	-	-	١	١. تضخيم المشتريات
.....	١٠,٨٣٧*	-٠.٤٢	١٢,٩٦٩*	-٠.٤٤	-	-	١	٢. التقليل من المبيعات
.....	١٠,٨٣٧*	-٠.٤٢	-٧,٢٦٣*	-٠.٣٦	١٠,٨٣٧*	.٤٢	٣. التقليل من المبيعات والمشتريات معاً
.....	١٠,٨٣٧*	-٠.٤٢	١٢,٩٦٩*	-٠.٤٤	١٢,٩٦٩*	.٤٤	٤. إخفاء بعض مصادر الدخل
.....	-٩,٣٣٣*	-٠.٤٠	١٠,٨٣٧*	-٠.٤٣	١٦,٤٣٢*	.٤٦	٥. التقليل من بضاعة آخر المدة عن طريق اخفائها
.....	-٤,٧٣١*	-٠.٢٨	-٥,٢٥٠*	-٠.٣٠	٧,٢٦٣*	.٣٦	٦. التقليل من بضاعة آخر المدة عن طريق التسعير غير الملائم
.....	-٤,٢٦١*	-٠.٢٦	-٥,٢٥*	-٠.٣٠	٠٠١,	٣,٤٣*	.٢٢	٧. إدخال مصاريف تتعلق بدخول معاهة
.....	-٤,٧٣١*	-٠.٢٨	-٥,٢٥*	-٠.٣٠	٠٩٠,	١,٧٣١	١٢,	٨. تزيل رواتب موظفين لم تقطع عليها الضريبة
٠٠٩	-٢,٧٠١*	-٠.١٨	-٧,٢٦٣*	-٠.٣٦	٧٨,	٢٨,	٠٢,	٩. الخطأ في احتساب الاستهلاك على الأصول الثابتة
١٥٩	-١,٤٢٩	-٠.١٠	-٥,٨٣*	-٠.٣٢	٧٨,	٢٨,	٢,	١٠. إهلاك ديون لا تتعلق بالشركة
.....	٢٤,٠٠٠*	-٠.٤٨	٢٤,٠٠٠*	-٠.٤٨	١٦,٤٣٢*	.٤٦	١١. إدخال رواتب وهمية
.....	-٨,١٨٦*	-٠.٣٨	١٠,٨٣٧*	-٠.٤٢	٧,٢٦٣*	.٣٦	١٢. تضخيم مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي
.....	٢٤,٠٠٠*	-٠.٤٨	١٦,٤٣٢*	-٠.٤٦	١٦,٤٣٢*	.٤٦	١٣. تخصيص رواتب مرتفعة لمساهمين العاملين والمدراء في الشركات المساهمة المحدودة
.....	-٥,٨٣*	-٠.٣٢	١٦,٤٣٢*	-٠.٤٦	٤,٧٣١*	.٢٨	١٤. مضاعفة الاستهلاك أكثر من الضعفين
٠٢٢	-٢,٣٦٤*	-٠.١٦	-٦,٤٩٢*	-٠.٣٤	٠٢٢,	٢,٣٦٤*	.١٦	١٥. تزيل ضريبة العقار على مبانٍ مستأجرة
.....	-٦,٤٩٢*	-٠.٣٤	-٨,١٨٦*	-٠.٣٨	٥,٢٥*	.٣٠	١٦. تزيل مصاريف تخص الموظفين أو المساهمين مثل مكالمات الهاتف الخاصة
.....	-٥,٨٣٠*	-٠.٣٢	٢٤,٠٠٠*	-٠.٤٨	٧,٢٦٣*	.٣٦	١٧. تزيل مصاريف ونذكري سفر خاصة بالموظفيين وليست في مجال العمل
٠٠٤	-٣,٥٥٥*	-٠.٢٠	١٠,٨٣٧*	-٠.٤٢	٥,٨٢٠*	.٣٢	١٨. تزيل مصاريف النهي والتهنة
٠٠٩	-٢,٧٠١*	-٠.١٨	١٢,٩٦٩*	-٠.٤٤	٤,٢٦١*	.٢٦	١٩. اعتبار أجور بيوت المدراء أو الموظفين جزء من مصاريف الإيجار
٠٤٧	-٢,٤٤٢*	-٠.١٤	-٧,٢٦٣*	-٠.٣٦	٠٢٢,	٢,٣٦٤*	.١٦	٢٠. تزيل تكاليف الإضافات على المباني
٠٠٩	-٢,٧٠١*	-٠.١٨	-٨,١٨٦*	-٠.٣٨	٥٧٧,	-٠.٥٦٢	-٠.٠٤	٢١. زيادة مجموع الاستهلاك عن الكلفة الأصلية
٠٠٩	-١,٧٣١	-٠.١٢	-٥,٢٥*	-٠.٣	٤٠٢,	-٠.٨٤٦	-٠.٠٦	٢٢. تزيل الاستهلاك عن أصول مستأجرة
١٥٩	-١,٤٢٩	-٠.١٠	-٤,٢٦١*	-٠.٢٦	١٥٩,	-١,٤٢٩	-٠.١	٢٣. الخطأ في إطفاء (استهلاك) مصاريف التأسيس
١٥٩	١,٤٢٩	-٠.١٠	-٣,٤٣*	-٠.٢٢	٠٠٠,	-٥,٢٥	-٠.٣	٢٤. تزيل احتياطي (مخصص الديون المشكوك فيها)
٧٨٠	-٠.٢٨	-٠.٠٢	-٣,٨٣٠*	-٠.٢٢	٥٧٧,	-٠.٥٦٢	-٠.٠٤	٢٥. إهلاك ديون لم يصدر بها قرار من المحكمة
٧٨٠	٢٨,	٢٠,	-٤,٢٦١*	-٠.٢٦	٤٠٢,	-٠.٨٤٦	-٠.٠٦	٢٦. إهلاك ديون لم يحين موعد استحقاقها
٠٢٢	-٢,٣٦٤*	-٠.١٦	-٦,٤٩٢*	-٠.٢٤	٢٦٢,	-١,١٣٥	-٠.٠٨	٢٧. الخطأ في احتساب ما يتحمله الفرع من مصاريف المركز الرئيسي
٥٧٧	٥٦٢,	.٤,	-٤,٧٣١*	-٠.٢٨	٠٤٧,	-٢,٠٤٢*	-٠.١٤	٢٨. الخطأ في معالجة الخسائر المدورة
٥٧٧	٥٦٢,	.٤,	-٦,٤٩٢*	-٠.٣٤	١٥٩,	-١,٤٢٩	-٠.١٠	٢٩. الخطأ في معالجة مصاريف الضيافة
١,٠٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	-٣,٤٣٠*	-٠.٢٢	٠٠٤,	-٣,٠٥٥	-٠.٢٠	٣٠. الخطأ في معالجة مصاريف تدريب الموظفين
٤٠٢	٨٤٦,	.٦,	-٨,١٨٦*	-٠.٣٨	٢٦٢,	-١,١٣٥	-٠.٠٨	٣١. الخطأ بين النفقات الجارية والرأسمالية
٠٠٤	٣,٠٥٥	٢,	-٩,٣٣٣*	-٠.٤٠	٤٠٢,	-٠.٨٤٦	-٠.٠٦	٣٢. تزيل احتياطي مكافحة نهاية الخدمة
.....	٣,٨٣*	.٢٤	-٧,٢٦٣*	-٠.٣٦	٠٠٩,	-٢,٧٠١*	-٠.١٨	٣٣. تزيل الاحتياطات الإيجارية والاحتياطية

* لها دلالة حيث ح > ٥٠ (و درجات حرية ٤٩).

ملحق رقم (٣)

المتوسطات الحسابية والاحترافات المعيارية لطرق العلاج المناسبة كما حددها أفراد عينة الدراسة والمناسبة كطرق علاج لمنع المخالفات التي يقوم بها المكلفين في ٤ مجالات مختلفة

المخالفة المقترحة	ت	حملات توعية ضريبية											
		الخطأ	الاحرف المعياري	المتوسط الحسابي	الخطأ	الاحرف المعياري	المتوسط الحسابي	الخطأ	الاحرف المعياري	المتوسط الحسابي	الخطأ	الاحرف المعياري	المتوسط الحسابي
١. تضخيم المشتريات	.٠٤	٣٠,	١	٥٦,	٥٧,	٥,	٥٦,	٥٨,	٦٠,	٤٢,	٢٢.		
٢. التقليل من المبيعات	.٠٤	٢٧,	٠٨,	٥٦,	٥٧,	٥,	٥٦,	٥٦,	٠٠٦	٤١٨,	٢٢,		
٣. التقليل من المبيعات والمشتريات معاً	.٠٤	٢٧,	٠٨,	٥٦,	٥٧,	٥,	٥٦,	٥٨,	٠٠٦	٤٦٣,	٣٠,		
٤. إخفاء بعض مصادر الدخل	.٠٤	٣٠,	١٠,	٦٠,	٥٧,	٤٩,	٦٠,	٤٨,	٠٠٦	٤٥٣,	٢٨,		
٥. التقليل من بضاعة آخر المادة عن طرق اخفاها	.٠٤	٢٧,	٠٨,	٧٤,	٥٦,	٤٤,	٧٤,	٥٥,	٣٧,	١٦,	٠٠٧	٤٧٨,	٣٤,
٦. التقليل من بضاعة آخر المادة عن طريق التسعير غير المالي	.٠٤	٢٧,	٠٨,	٦٢,	٥٧,	٤٩,	٦٢,	٥٥,	٣٧,	١٦,	٠٠٧	٥٠٣,	٤٦,
٧. إدخال مصاريف تتصل بدخول مقابة رواتب موظفين لم تقطع عليها الضريبة	.٠٣	٢٠,	٠٤,	٤٢,	٥٧,	٥٠,	٤٢,	٥٦,	٤٣,	٢٤,	٥٥,	٤٨,	
٨. تنزيل الأصول الثابتة على الخطأ في احتساب الاستهلاك	.٠٥	٣٥,	١٤,	٣٨,	٥٧,	٤٩,	٣٨,	٥٦,	٤٦,	٣٠,	٥٣,	٥٤,	
٩. زيادة مجموع الاستهلاك عن الكلفة الأصلية	.٠٦	٤٢,	٢٢,	١٤,	٥٥,	٣٥,	١٤,	٥٣,	٢٠,	٠٤,	٦٠,	٤٣١,	٧٦,
١٠. تنزيل الأصول الثابتة عن أصول مستأجرة	.٠٦	٧٤,	٠٤,	١٠,	٣٠,	٣٠,	١٠,	٥٦,	٢٤,	٠٦,	٤٣١,	٧٦,	
١١. تنزيل الأصول الثابتة عن أصول مستأجرة	.٠٦	٢٤,	٠٥,	١٢,	٣٢,	٣٢,	١٢,	٥٢,	١٤,	٠٢,	٥٦,	٤٣١,	٢٤,
١٢. الخطأ في إطفاء (استهلاك) مصاريف التأمين	.٠٦	٢٦,	٠٤,	٨٠,	٢٧,	٢٧,	٨٠,	٥٣,	٢٠,	٠٤,	٥٧,	٤٧١,	٦٨,
١٣. تنزيل احتسابي (مخصص الديون المستكوف فيها)	.٠٧	٣٤,	٠٥,	١٤,	٣٥,	٣٥,	١٤,	٥٤,	٢٧,	٠٨,	٥٧,	٤٧١,	٦٨,
١٤. إهلاك ديون لا تتعلق بالشركة	.٠٦	٣٠,	٠٦,	٢٦,	٤٤,	٤٤,	٢٦,	٢٨,	١,٩٩	٣٦,	٥٢,	٥٠٢,	٥٥١,
١٥. إهلاك ديون لم يصدر بها قرار من المحكمة	.٠٧	٣٤,	٠٤,	١٠,	٣٠,	٣٠,	١٠,	٥٥,	٣٣,	١٢,	٥٧,	٤٨٥,	٦٤,
١٦. إهلاك ديون لم يحين موعد استحقاقها	.٠٧	٣٢,	٠٥,	١٦,	٣٧,	٣٧,	١٦,	٥٥,	٣٣,	١٣,	٥٧,	٤٩٨,	٥٨,
١٧. الخطأ في احتساب ما يتتحمل الفرع من مصاريف المركز الرئيسي	.٠٧	٣٦,	٠٤,	٠٨,	٢٧,	٢٧,	٠٨,	٥٤,	٣٠,	١٠,	٥٧,	٤٧٨,	٦٦,
١٨. الخطأ في معالجة الخسائر المدورة	.٠٧	٣٢,	٠٣,	٠٤,	٢٠,	٢٠,	٠٤,	٥٤,	٣٠,	١٠,	٥٦,	٤٥٤,	٧٢,
١٩. الخطأ في معالجة مصاريف الضيافة	.٠٦	٢٢,	٠٦,	٤٢,	٤٢,	٤٢,	٢٢,	٥٤,	٢٧,	٠٨,	٥٦,	٤١٨,	٧٨,
٢٠. الخطأ في معالجة مصاريف تدريب الموظفين	.٠٥	١٨,	٠٥,	١٦,	٣٧,	٣٧,	١٦,	٥٣,	٢٤,	٠٦,	٥٦,	٤١٨,	٧٨,
٢١. الخطأ بين النفقات الجارية والرأسمالية	.٠٦	٢٠,	٠٦,	٤٠,	٤٠,	٤٠,	٢٠,	٥٣,	٢٠,	٠٤,	٥٦,	٤٥٤,	٧٢,
٢٢. إدخال رواتب وهبة	.٠٢	١٤,	٠٢,	٧٦,	٤٣,	٤٣,	٧٦,	٥٧,	٤٩,	٣٨,	٥٦,	٤٣١,	٢٤,
٢٣. تنزيل مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي	.٠٢	١٤,	٠٢,	٦٦,	٤٨,	٤٨,	٦٦,	٥٧,	٤٩,	٤٠,	٥٦,	٤٣١,	٢٤,
٢٤. تخصيص رواتب مرتفعة للمساهمين العاملين والمدراء في الشركات المساهمة المحدودة	.٠٤	٠٨,	٠٧,	٦٠,	٤٩,	٤٩,	٦٠,	٥٥,	٣٥,	١٤,	٥٧,	٥٠٥,	٥٠,
٢٥. مضاعفة الاستهلاك أكثر من الضعفين	.٠٦	٢٠,	٠٦,	٤٤,	٤٤,	٤٤,	٢٦,	٥٣,	٢٠,	٠٤,	٥٧,	٤٩٥,	٦٠,
٢٦. تنزيل ضريبة العقار على مباني مستأجرة	.٠٦	٣٠,	٠٦,	٢٤,	٤٣,	٤٣,	٢٤,	٥٤,	٢٧,	٠٨,	٥٧,	٤٨٥,	٦٤,
٢٧. تنزيل مصاريف تخصيص الموظفين أو المساهمين مثل مكالمات الهاتف الخاصة	.٠٦	٢٠,	٠٧,	٥٦,	٥٠,	٥٠,	٥٦,	٥٥,	٣٥,	١٤,	٥٧,	٥٠١,	٥٦,
٢٨. تنزيل مصاريف وتداكر سفر خاصة بالموظفين وليس في مجال العمل	.٠٦	٢٠,	٠٧,	٥٨,	٥٠,	٥٠,	٥٨,	٥٦,	٢٤,	٠٦,	٥٧,	٥٠٣,	٥٤,
٢٩. تنزيل مصاريف النعى والتهنئة	.٠٧	٣٢,	٠٦,	٢٤,	٤٣,	٤٣,	٢٤,	٥٤,	٢٧,	٠٨,	٥٦,	٤٥٣,	٧٢,
٣٠. اعتبار أجور بيوت المدراء أو الموظفين جزء من مصاريف الإيجار	.٠٧	٣٦,	٠٧,	٣٨,	٤٩,	٤٩,	٣٨,	٥٥,	٣٣,	١٢,	٥٧,	٤٩,	٦٢,
٣١. تنزيل تكاليف الإضافات على المباني	.٠٧	٤٠,	٠٥,	١٢,	٣٣,	٣٣,	١٢,	٥٤,	٢٧,	٠٨,	٥٦,	٤٥,	٧٢,
٣٢. تنزيل احتسابي مكافأة نهاية الخدمة	.٠٧	٤٤,	٠٤,	١٠,	٣٠,	٣٠,	١٠,	٥٤,	٢٧,	٠٨,	٥٧,	٤٧,	٦٨,
٣٣. تنزيل الاحتياطيات الإجبارية والأخيرية	.٠٧	٤٦,	٠٤,	١٠,	٣٠,	٣٠,	١٠,	٥٤,	٢٧,	٠٨,	٥٧,	٤٧,	٦٨,

ملحق رقم (٤)

ملخص نتائج الإحصائي "ت" (غير متوجه 2 tailed) لاختبار دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لطرق العلاج المناسبة للمخالفات المقترحة والوسط الافتراضي (٥,٥)

المخالفة المقترحة												نوعية المقصود بالمواد الغامضة بالقانون
مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	الفرق بين المتوسط الحسابي والمتصل	الملاحقة القانونية الشديدة	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	الفرق بين المتوسط الحسابي والمتصل	رفع كفاءة نظام المعلومات في المديرية	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	الفرق بين المتوسط الحسابي والمتصل	عمل حملات نوعية ضريبية	
...	-٩,٣٣*	-.٤٠	٤٠,	٨٥,	.٦,	٢٦,	١,١٤	.٨,	...	-٤,٧٣*	-.٢٨	تضخيم المشتريات
...	-١٠,٨٤*	-.٤٢	٤٠,	.٨٥	.٠٦	٤٠,	٨٥,	.٦,	...	-٤,٧٣*	-.٢٨	القليل من المبيعات
...	-١٠,٨٤*	-.٤٢	٤٠,	.٨٥	.٠٦	٢٦,	١,١٤	-.٠٢	٠٤٠,	-٣,٠٦*	-.٢٠	القليل من المبيعات والمشتريات معاً
...	-٩,٣٣*	-.٤	١٥٩,	١,٤٣	١٠,	٧٨,	-.٢٨	-.٣٤	٠٠١,	-٣,٤٣*	-.٢٢	إخفاء بعض مصادر الدخل
...	-١٠,٨٤*	-.٤٢	٠٠٠	٣,٨٣*	.٢٤	٠٠٠	-.٦,٤٩*	-.٣٤	-.٠٢	-٢,٣٦*	-.٢٩	القليل من بضاعة آخر المدة عن طريق إخفائها
...	-١٠,٨٤*	-.٤٢	.٠٩	١,٧٣	١٢,	٠٠٠	-.٦,٤٩*	-.٢٦	٥٨,	-.٥٦	-.٠٤	القليل من بضاعة آخر المدة عن طريق التسuir غير الملائم
...	-١٦,٤٣*	-.٤٦	.٢٦	-.١٤	-.٠٨	٠٠٠	-٤,٢٢*	-.٢٠	٧٨,	-.٢٨	-.٠٢	إدخال مصاريف تتعلق بدخول مغافة
...	-٧,٢٢*	-.٣٦	.٠٩,	-١,٧٣	-.١٢	٠٠٤,	-٣,٦*	-.٤٦	٥٨,	.٥٦	.٠٤,	تنزيل رواتب موظفين لم تقتطع عليها الضريبة
...	-٤,٨٧*	-.٢٨	٠٠٠	-٧,٢٦*	-.٣٦	٠٠٠	-١٦,٤٣*	-.٤٤	...	٤,٢٦*	.٢٦	الخطأ في احتساب الاستهلاك على الأصول الثابتة
...	٣,٣٣*	-.٢٤	٠٠٠	-٩,٣٣*	-.٤٠	٠٠٠	-١٢,٩٧*	-.٤٨	...	٤,٢٦*	.٢٦	إهلاك ديون لا تتعلق بالشركة
...	-٤,٢٦*	-.٢٦	٠٠٠	-٨,١٧*	-.٣٨	٠٠٠	-.٢٤*	-.٤٦	...	-٤,٢٦*	-.٢٦	إدخال رواتب وهمية
...	-٣,٨٣*	-.٢٤	٠٠٠	-١٠,٨٤*	-.٤٢	٠٠٠	-١٦,٤٣*	-.٤٢	٠٠٩,	٢,٠٧*	.١٨	تضخيم ساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي
..٢٢	-٢,٣٦*	-.١٥	٠٠٠	-٧,٢٦*	-.٣٦	٠٠٠	-١٠,٨٤*	-.١٤	٠٠٩,	٢,٠٧*	.١٨	تضخيم رواتب مرتبعة للمساهمين العاملين والمدراء في الشركات المساهمة المحدودة
..٠٤	-٣,٠٦*	-.٢٠	٠٠٠	-٣,٨٣*	-.٢٤	٦٢,	-.٠٥	-.٣٨	٤٨,	٧١,	.٠٥,	مضاعفة الاستهلاك أكثر من الضعفين
..٠٢٢	-٢,٣٦*	-.١٦	٠٠٠	-٩,٣٣*	-.٤٠	٠٠٠	-٨,١٩*	-.٣٨	٠٥,	٢,٠٤*	.١٤	تنزيل ضريبة العقار على مباني مستأجرة
..٠٩	-٢,٠٧*	-.١٨	٠٠٠	-٦,٤٩*	-.٤٣	٠٠٠	-٨,١٩*	-.٤٠	٢٦,	١,١٤	.٠٨,	تنزيل مصاريف تخص الموظفين أو المساهمين مثل مكالمات الهاتف الخاصة
..٠٥	-٢,٠٤*	-.١٤	٠٠٠	-١٠,٨٤*	-.٤٢	٠٠٠	-٩,٣٣*	-.٤٠	٠٢٢,	٢,٣٦*	.١٦	تنزيل مصاريف وذكري سفر خاصة بالموظفين وليس في مجال العمل
..٠٩	-٢,٠٧*	-.١٨	٠٠٠	-١٦,٤٣*	-.٤٦	٠٠٠	-٩,٣٣*	-.٤٢	٠٠١,	٣,٤٣*	.٢٢	تنزيل مصاريف التقى والتهنة
..٠٠	-٤,٧٣*	-.٢٨	٠٠٠	-٤,٧٣*	-.٢٨	٠٠٠	-١٠,٨٤*	-.٤٤	...	٤,٧٣*	.٢٨	اعتبار أجور بيوت المدارء أو الموظفين جزء من مصاريف الإيجار
..٠٠	-٥,٨٣*	-.٣٢	٠٠٠	-٦,٤٩*	-.٣٤	٠٠٠	-١٢,٩٧*	-.٤٦	...	٤,٧٣*	.٢٨	تنزيل تكاليف الإضافات على المباني
..٠٠	-٥,٢٥*	-.٣٠	٠٠٠	-٥,٢٥*	-.٣٠	٠٠٠	-١٦,٤٣*	-.١٢	٠٠١,	٣,٤٣*	.٢٢	زيادة مجموع الاستهلاك عن الكفالة الأصلية
..٠٠	-٢٤,٠٠*	-.٤٨	٠٠٠	--٤,٢٦*	.٢٦	.٩,	-١,٧٣	-.١٠	...	-٤,٢٦*	-.٢٦	تنزيل الاستهلاك عن أصول مستأجرة
..٠٠	-٢٤,٠٠*	-.٤٨	.٢,	٢,٣٦*	.١٦	.١٦	-١,٤٣	-.٣٦	...	-٤,٢٦*	-.٢٦	الخطأ في إطفاء (استهلاك) مصاريف التأسيس
..٠٠	-١٠,٨٤*	-.٤٢	.١٦	١,٤٣	-.١٠	٠٠٠	-٧,٢٦*	-.٤٥	١,٠٠	٠٠٠,	٠٠٠,	تنزيل احتياطي (مخصص الديون المشكوك فيها)
..٠٠	-٥,٢٥*	-.٣٠	٠٠٠	-٣,٨٣*	-.٢٤	٠٠٠	-١٦,٤٣*	-.٤٢	١٦,	١,٤٣	.١٠,	إهلاك ديون لم يصدر بها قرار من المحكمة
..٠٤	-٣,٦*	-.٢٠	٠٠٠	-٤,٢٦*	-.٢٦	٠٠٠	-١٠,٨٤*	-.٣٦	٠٥,	٢,٠٤*	.١٤	إهلاك ديون لم يحين موعد استحقاقها

.000	-5,25*	-.30	.40	85,	.06,	000	-7,22*	-.44	40,	58,	.06,	الخطأ في احتساب ما يتحمله الفرع من مصاريف المركز الرئيسي
.000	-5,25*	-.30	.26	1,14	.08,	000	-12,97*	-.42	58,	56,	.04,	الخطأ في معالجة الخسائر المaura
.009	-2,07*	-.18	000	-4,26*	-.25	000	-10,84*	-.38	001,	3,43*	.22	الخطأ في معالجة مصاريف الضيافة
.05	-2,04*	-.14	.09	-1,73	-.13	000	-8,19*	-.42	09,	1,73	12,	الخطأ في معالجة مصاريف تدريب الموظفين
.16	-1,43	-.10	000	-8,19*	-.38	000	-10,84*	-.42	001,	3,43*	.22	الخطأ بين النفقات الجارية والرأسمالية
.40	-.85	-.06	000	-9,33*	-.40	000	-10,84*	-.42	009,	2,07*	.18	تزييل احتياطي مكافأة نهاية الخدمة
.58	-.56	-.04	000	-9,33*	-.40	000	-10,84*	-.42	009,	2,07*	.18	تزييل الاحتياطات الإجبارية والاختيارية